

Distr.: General  
15 January 2014  
Arabic  
Original: English

## المجلس الاقتصادي والاجتماعي



### لجنة وضع المرأة

الدورة الثامنة والخمسون

١٠-٢١ آذار/مارس ٢٠١٤

متابعة نتائج المؤتمر العالمي الرابع المعني بالمرأة والدورة الاستثنائية للجمعية العامة المعنونة "المرأة عام ٢٠٠٠: المساواة بين الجنسين والتنمية والسلام في القرن الحادي والعشرين": تنفيذ الأهداف الاستراتيجية والإجراءات الواجب اتخاذها في مجالات الاهتمام الحاسمة واتخاذ مزيد من الإجراءات والمبادرات

بيان مقدم من الاتحاد العالمي للمنظمات النسائية الأوكرانية، وهو منظمة غير حكومية ذات مركز استشاري لدى المجلس الاقتصادي والاجتماعي

تلقى الأمين العام البيان التالي الذي يجري تعميمه وفقاً للفقرتين ٣٦ و ٣٧ من قرار

المجلس الاقتصادي والاجتماعي ٣١/١٩٩٦.



الرجاء إعادة استعمال الورق



## البيان

تسببت الأزمات الاقتصادية الأخيرة في نكسات اجتماعية واقتصادية في جميع مناطق العالم، وليس أقلها المنطقة التي تضم بلدان الاتحاد السوفياتي السابق، وقد أثرت هذه النكسات على المرأة بصورة غير متناسبة، مما أدى إلى ظهور حاجة ملحة لإعادة تأكيد التزامات الدول بالتنفيذ الفعال لقوانين وسياسات تدعم المساواة بين الجنسين وتهدف إلى حماية حقوق الإنسان للفتيات والنساء من جميع الأعمار، إلى جانب حقوق الرجال والأولاد. غير أنه حتى عندما تم التصديق على صكوك قانونية جيدة، أو كانت بصدد التصديق عليها، إلا أن التطبيق والتنفيذ والإنفاذ المؤكد للقوانين والسياسات، وكذلك تعزيز الفهم العام لأهمية أهداف المساواة بين الجنسين، ظل مفقوداً بصورة عميقة.

ونحن نطالب على وجه التحديد بالاعتراف بوجود ظروف معينة ابتلي بها عهد ما بعد الاتحاد السوفياتي، حيث يجري بالفعل تفويض التقدم الذي أحرز نحو تحقيق المساواة بين الجنسين بسبب انتشار حركات جديدة مناهضة للمرأة ومناهضة للمساواة بين الجنسين. فهذه الحركات تنمو وتنتشر على نطاق واسع لدرجة أنها قد تهدد التحقيق الكامل للأهداف الإنمائية للألفية. وتعد الاستراتيجية القوية للتضليل الإعلامي أحد العناصر الأساسية لهذه الحركات التي تدعي أن المساواة بين الجنسين في مجالات التعليم، والعمالة، والرعاية الصحية، والعدالة تعد دخيلة على الثقافة التقليدية، وتتعارض مع القيم الدينية، وستدمر الأسرة.

ولمواجهة هذا التيار المثير للقلق، فإننا نطالب باستراتيجيات رسمية ملتزمة تشمل نهجاً قانونية وتعليمية وإعلامية. ونحث الدول على إدانة وفضح ومقاضاة أولئك الذين يتحرشون بالرجال والنساء العاملين من أجل تحقيق المساواة بين الجنسين؛ وحصص وتوثيق الحركات المناهضة لهذه المساواة؛ والمطالبة بشفافية الدعم المالي لإرغام هذه الحركات على تحديد مصادر تمويلها والكشف عنها صراحة عندما تستخدم الأماكن العامة مثل الجامعات لنشر معلوماتها؛ ومواجهة التضليل الإعلامي للحركات المناهضة للمساواة بين الجنسين عن طريق التعليم، ووسائل الإعلام، ومنتديات النقاش العام التي ستؤكد بوضوح حقيقة المساواة بين الجنسين باعتبارها الأساس للتنمية الاقتصادية والاجتماعية.

فالمرأة على مستوى المنطقة السوفياتية السابقة تتحمل مسؤولية اجتماعية أكبر بكثير من مسؤولية الرجل، إذ تقوم بأدوار منزلية، وتقدم الرعاية المجتمعية، بينما تشارك في أنشطة مهنية وتعليمية. وفي حين تحصل المرأة عادة على التعليم الابتدائي والثانوي، بل والعالى، إلا أن الرجال يفوقونها من الناحية العددية في دراسة التكنولوجيا، والرياضيات، والعلوم، وهي دراسات ضرورية لفتح مجالات وظيفية أوسع. وعلاوة على ذلك، هناك انفصال واضح

في التفاعل بين التعليم والعمالة: فعلى مستوى المنطقة، تحقق المرأة دخلاً أقل بكثير من دخل الرجل، حتى في تلك القطاعات التي تغلب فيها العمالة النسائية، لأن الرجال يسيطرون على مناصب الإدارة في تلك القطاعات. وبصرف النظر عن الظروف الفردية، فإن المرأة لا تُعيّن أو تُرقى عادة على افتراض أنها ستكون مثقلة بمسؤوليات رعاية الأطفال أو المسنين. وعلى مستوى المنطقة، يعتمد دخل المرأة بدرجة كبيرة على مصادر ليست لها علاقة بالعمل (مثل المعاشات التقاعدية والإعانات)، مقارنة بدخل الرجل من العمل. وتحصل صاحبات الأعمال عادة على ثلث المكاسب التي يحصل عليها نظراً لها من الرجال؛ وتحقق المرأة التي تمارس عملاً حراً أو تعمل لحسابها أقل من نصف المكاسب التي يحققها الرجل في ظروف مماثلة. وعلى مستوى هذه المنطقة، لا تزال المرأة ممثلة تمثيلاً ناقصاً بدرجة كبيرة في هيئات صنع القرار في مراكز السلطة، مثل الحكومة، والمؤسسات التجارية والمؤسسات المدنية الواسعة النفاذ. وتنطوي جميع هذه الحالات على مواقف تقليدية ومتمخلة. وتعمل الحركات الحالية المناهضة للمرأة والمناهضة للمساواة بين الجنسين على تعزيز هذه الأنماط الضارة.

وتؤثر الحركات الجديدة المناهضة للمساواة بين الجنسين في مجتمعات كثيرة على امتداد هذه المنطقة، ولكن ربما تعد أوكرانيا حالياً الأشد تأثراً بصورة فاضحة. فهناك حركة تطلق على نفسها اسم "كفى مساواة بين الجنسين!" أصبحت تمارس نشاطها بشكل متزايد، كما أنها واسعة الانتشار وتنظم حملة ممولّة تمويلًا جيداً، ووصلت إلى قطاعات كبيرة من المجتمع الأوكراني، بما في ذلك المجتمعات الدينية، والطلابية، والريفية. وتعتمد هذه الحركة على الجهل العام بمقصد ومعنى المساواة بين الجنسين. وتعتمد الحملة نشر معلومات خاطئة ومضللة عن الجنس/المساواة بين الجنسين/الهوية الجنسية/النشاط الجنسي، وتربط المساواة بين الجنسين بالشذوذ الجنسي، وتروج لمزاعم بلا أساس عن عواقب المساواة بين الجنسين، مؤكدة أنها ستؤدي إلى الإبادة الديموغرافية والروحية للأمة.

وفي جلسة استماع عن المساواة بين الجنسين عُقدت في البرلمان الأوكراني يوم ١٦ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٣، أشار رئيس اللجنة الفرعية البرلمانية المعنية بالمساواة بين الجنسين إلى أن هذه الحركة تعمل "ضمن الموافقة الضمنية للقيادة الدولة وأنها تؤثر على الرأي العام. وهناك دوائر سياسية معينة... يمكن فقط أن أصفها بأنها 'طابور خامس'... جمعت في رابطة واحدة خطباً بليغة عن المحافظة على الأسرة التقليدية... والترويج لشعارات ضد المساواة بين الجنسين، والتأثير على الضمير العام، وخداع الشعب وترويعه". واستناداً إلى رئيس البرلمان، فإن هذه الحركة المناهضة للمساواة بين الجنسين تعد محاولة للإساءة إلى التكامل الأوروبي والقيم الأوروبية المتعلقة بحقوق الإنسان، والديمقراطية، وسيادة القانون. واحتتم رئيس البرلمان كلمته قائلاً إن هذا أمر مؤسف لأن "هذه القيم على وجه التحديد

هي التي يفتقدها المجتمع الأوكراني الحديث. ولهذا فإن مستقبل أوكرانيا يعتمد اليوم على إدراكنا الكامل للوضع الحالي للمرأة، وفهمنا لمستقبلنا المشترك كآدميين.“

ولقد تحقق تقدم غير منتظم وإن كان حقيقياً نحو تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية في بلدان المنطقة السوفياتية السابقة. إلا أن الحركات القوية المناهضة للمساواة بين الجنسين التي ظهرت في السنوات الأخيرة قادرة على كبح الوعي وإشعال المواقف العامة بدرجة تهدد التحقيق الكامل لهذه الأهداف واستدامتها.

ويجب الاعتراف بهذه الاتجاه المنذر، ومواجهته، وعزله، والقضاء عليه. ويجب ألا يقع عبء وقف هذه الاتجاه على كاهل المنظمات غير الحكومية أو الأفراد. فنحن نطالب باستراتيجيات رسمية ملتزمة تشمل نهجاً قانونية، وتعليمية، وإعلامية. ويلزم أن تستعرض الدول قوانينها لضمان اتساق مفهوم وممارسة نهج المساواة بين الجنسين. ونحن نطالب بإجراء تحليل مكرس لمصادر التضليل الإعلامي بشأن معني وعواقب المساواة بين الجنسين، والطرق التي ينتشر بها. ونطالب بالشفافية في الكشف عن مصادر تمويل هذه الحركات. ونطالب باستراتيجية تعليمية تتضافر فيها جميع قطاعات جهاز الدولة والمجتمع المدني، بما في ذلك القيادات الدينية والثقافية والتجارية، وتشارك في مناقشة صريحة ومسؤولة وقائمة على الاحترام بشأن الأنماط الضارة، بحيث يصبح قبول وممارسة المعاملة المتكافئة والخيار المتكافئ من الأمور الطبيعية والمعيارية.